تمهيد:

تعتبر البنوك التجارية أكثر المؤسسات المالية انتشارا في معظم اقتصاديات العالم سواء كانت الدول النامية أو المتقدمة و يمكن قياس هذه الأهمية من خلال كون هذه البنوك تستحوذ على القسم الأعظم من الودائع و الموجودات المالية داخل الاقتصاد، يشتق اسم " البنك التجاري " من كون هذه المؤسسة المالية توجه معظم مواردها لسد حاجات المؤسسات الصناعية و التجارية من الأموال. و يمكن تعريف البنك التجاري بأنه "**مؤسسة مالية غير متخصصة تعمل في السوق النقدي و تطلع أساسا بتلقي الودائع القابلة للسحب لدى الاطلاع أو بعد أجل، و تتميز عملياتها بشكل خاص بالتعامل بالائتمان قصير الأجل و هذا ما يميزها عن غيرها من المؤسسات الائتمانية الاخرى**" كما تعرف هذه البنوك في بعض الدول **ببنوك الودائع**

لقد استمد النشاط الحالي للبنوك التجارية أصوله الأولى من فكرة الصراف أو الصيرفي الذي كان يقوم بمبادلة العملات الأجنبية بالعملات أو المسكوكات الوطنية، ثم بدأت ظاهرة إيداع النقود لدى جهة موثوق بها (تجنبا للضياع أو السرقة) تنتشر بين التجار و بذلك ظهرت وظيفة جديدة للبنوك هي المحافظة على ودائع الإفراد و السهر عليها مع منحهم إمكانية سحبها في أي وقت يشاءون و يحصل الأفراد مقابل الإيداع على شهادات تثبت إيداعاتهم لدى البنك و المبلغ المودع، و أخذت هذه الشاهدات و التي كانت في أول الأمر " أسمية" تتطور حتى وصلت إلى مرحلة معينة من التطور أصبحت فيها قابلة للتداول من قبل الإفراد للوفاء بالتزاماتهم، و الذي سهل الوصول إلى هذا الأمر هو كون هذه الشاهدات أصبحت لحاملها إضافة إلى ثقة الأفراد بالجهة المصدرة لها و كونها تمثل كمية معينة من النقود المعدنية مودعة لدى الجهة التي أصدرتها إضافة كذلك إلى كونها قابلة للإبدال بما يعادلها من النقود المعدنية عند الطلب.

إن البنوك كانت في بداية الأمر تحتفظ في صناديقها بنقود معدنية تعادل تماما هذه النقود الورقية أو الشهادات المصدرة (تغطية كلية) و لكن مع مرور الزمن أخذت البنوك تصدر من هذه الشهادات ما يفوق بكثير ما لديها من النقود المعدنية و ذلك بعد تأكدها من أن ما يأتي إليها من هذه الشهادات لإبداله بنقود معدنية لا يساوي سوى نسبة بسيطة من مجموع هذه الشهادات المصدرة (التغطية النسبية).

بعد ذلك اتفق أن هذه النقود الورقية أصبحت نقودا فعلية تؤدي جميع وظائف النقود المعدنية و بشكل أفضل و منه لم يعد ممكن ترك إصدارها حرا بيد البنوك التجارية تصدر منها ما تشاء بهدف تحقيق الربح دون اكتراث بالعواقب السلبية لذلك على الاقتصاد في المدى القريب و البعيد، لدى تم حصر عملية الإصدار في بنك واحد يقوم بعملية الإصدار حسب ما تتطلبه حاجات الاقتصاد عرف فيما بعد بالبنك المركزي و الذي أوكلت له مهمة إصدار النقد بالإضافة إلى مهام أخرى تنطوي كلها داخل السياسة النقدية للدولة.

و المعروف هو أن البنوك بعد هذا صارت تقرض الأفراد من أموال هي تمتلكها و لكنها و تدريجيا و نتيجة الخبرة و الموارد الهائلة التي تراكمت في خزائنها صارت هذه البنوك تقرض الأفراد و المؤسسات من ودائع الأفراد و المؤسسات الموجودة لديها مقابل الحصول على فائدة. و هكذا جمعت البنوك بين وظيفتين تقبل

الودائع و الإقراض، و فيما يتعلق بأوّل عملية لخلق النـــقود, فقد ظهرت عندما أصبح تحصيل الإيصال المستعمل لأية تسوية غير مشروط بإيداع من الذهب. و بذلك أصبحت الإيصالات تحظى بثقة الأفراد لقابلية استبدالها في أي وقت إلى ذهب. و حسب هذه الآلية، تعتبر القروض الممنوحة من قبل البنوك هي الأساس في عملية خلق الودائع، أي أنَ " القروض تخلق الودائع " [1] و عليه فالبنك قادر على خلق نقود الودائع. [2] تأسيسا لما سبق نخلص الى القول أن الوظيفة التي تميز البنوك التجارية عن بقية المؤسسات المالية الأخرى و جعلتها تحتل الصدارة في النظام الائتماني هي وظيفة **إصدار نقود الودائع**.

1. تطور البنوك التجارية

مع بداية العصور الحديثة و اعتبارا من القرن الخامس عشر بدأ عهد النهضة و عصر الحركات التقدمية في مختلف المجالات، بالإضافة إلى زيادة الحاجة للائتمان و ضرورة وجود طرق جديدة للتمويل. و مع الثورة الصناعية تحولت الهيئات التي كانت تتولى الائتمان إلى بنوك, بأتم معنى الكلمة, تأخذ شكل مؤسسات جديدة أكبر قدرة و أمتن مركزا. فقد ظهرت في إيطاليا البنوك العامة في أواخر القرن السادس عشر (عام 1587 –Banque de Venise - Rialto) و في أمستردام (خلال القرن السابع عشر – بنك أمستردام–)، و أنشئ بنك إنجلترا بلندن (خلال القرن الثامن عشر) ثم انتشرت البنوك في أوروبا كلها.[3]

مع بداية القرن العشرين، بدت ضرورة تدخل الدولة في تنظيم الائتمان لحماية حقوق المودعين، و لتوجيه الطاقات نحو أوجه النشاط الأكثر فائدة للمجتمع. و عليه فقد كان توجه البنوك نحو النشاط البنكي المتخصص بالتفرقة بين البنوك من حيث نوع النشاط و طبيعة العمليات التي تقوم بها، و كانت إنجلترا هي السباقة إلى العمل بمبدأ التخصص و التفرقة بين بنوك المقاصة (clearing banks) و بنوك الأعمال (merchant banks).[4] و في عـــام 1933 فرّق المشرع الأمريكي بين البنك التجاري و بنك الاستثمار، بهدف الحد من ظواهر الإفلاس آنذاك ، و مـــا يعرف بالمـــخاطرة النظ امية (risque systémique)[5] و بالنسبة لفرنسا أيضا، حسب القانون الفرنسي لعام 1945 حول التخصص البنكي، تمت التفرقة بين بنوك الودائع تحت الطلب التي يقل أجلها عن عامين و بنوك الأعمـــال و بنوك الإقـــراض متوســـط و طويل الأجل.[6]

لكن سرعان ما تلاشت فكرة التخصص التي ميزت البنوك التجارية، حيث تولت القيام بممارسة بعض الأعمال التي كانت تدخل في صميم عمل منشآت متخصصة، و بالمقابل نجحت هذه الأخيرة في جلب

---

[1] "loans make deposits "

[2] P.PRISSERT, **Economie monétaire et bancaire**, 2e édition, La revue banque éditeur, Paris, 1986, p39.

[33] عبد الحميد الشواربي و محمد عبد الحميد الشواربي، **إدارة المخاطر الائتمانية, من وجهتي النظر المصرفية و القانونية**، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2002، ص: 61

[4] L.SCIALOM, **Economie bancaire**, édition La découverte, Paris, 1999, p : 35.

[5] P.GARSUAULT et S.PRIAMI**, La banque, fonctionnement et stratégie**, 2e édition, Economica, Paris, 1997, p : 88.

[6] J.P.DESCHANEL, **Droit bancaire, l'institution bancaire**, Dalloz, Paris, 1995, p : 7.

الودائع, و التوسع في سياسة الإقراض, التي تعتبر من صميم عمل البنوك التجارية. [1] نتيجة للصعوبات التي واجهتها البنوك التجارية، من خلال الالتزام بالتشريعات و منافسة المؤسسات المالية الأخرى, و خضوعها للأنظمة, و الرقابة و زيادة المخاطر التي تعرضت لها، فضلا عن أهم التغيرات التي مست ملامح النظام الاقتصادي العالمي، و تعاظم دور الاقتصاد المالي فيه، و عن أهم التطورات التي ميزت النظام البنكي العالمي و الذي كانت من أهم مظاهره : التحرر الاقتصادي و إزالة الحواجـــز و القيود بين كافة المعاملات عامة و البنكية خاصة، و اتجاه البنوك نحو تنويع عملياتها و نشـــاطاتها و تبنيها لنموذج البنك الشامل.

و على غرار البلدان الأوروبية قامت ألمانيا بتطوير نظامها البنكي حسب نموذج البنك الشامل, لتصبح رائدة في هذا المجال. إن نظام البنك الشامل يميل لأن يصبح هو السائد في دول الاتحاد الأوروبـــي لكـــن تحت أشكال تنظـــيمية مختلفة، من الـــبنك الشـــامل الألمـــاني إلى التكـــتلات المـــالي [2]، نظرا لصدور التعليمات المنظمة للرقابة على البنوك في الاتحاد الأوروبي ، ففي عام 1989 تم اختيار نموذج البنوك الشاملة ليكون النموذج الأصلح لكل بلدان الاتحاد، و وفقا لهذا النموذج يجوز للبنوك القيام بكل الأعمال.[3] أما بالنسبة للبنوك الأمريكية، فقد تم فيها السماح للبنوك التجارية للقيام بالأنشطة الاستثمارية عن طريق فروع مستقلة، و في عام 1993 صدر قانون جديد يسمح للبنوك التابعة للشركات القابضة (Bank holding companies) بالاستثمار في الأوراق المالية مع وضع بعض الضوابط و القيود على ممارسة هذه الأنشطة. كل ذلك بهدف الوصول إلى خدمـــات بنـــكية كـــاملة، و محاولة إلغاء الحدود بين الخدمات البنكية و غير البنكية. و بالفعل تطور هذا الاتجاه كثيرا في بعض البلدان الأوروبية – كما ذكرنا سابقا – و مثال ذلك التوزيع واسع الانتشار لمنتوجات التأميـــن من خلال فروع البنوك و هي ظاهرة التأمين البنكي (la bancassurance)، و التي يمكن أن تكون مقدمة لتكوين تكتلات مالية تقدم مختلف أنواع الخدمات المالية، و من ناحية أخرى فقد تأكد هذا الاتجاه في الولايات المتـــحدة الأمريكية باندمـــاج Citi corp & Groupe travelers- و ما تبع ذلك من إلغاء قانون (Glass-Steagall Act).[4]

2. تعريف البنك التجاري:

نجد مرجعية مصدر "بنك" في كلمة " banca " باللغة الإيطالية، و هي كلمة تطلق على الطاولة أو المنضدة التي كان التجار يتبادلون العملة فوقها، و في هذا السياق تطورت الكلمة لتعني المؤسسات التي تخصصت بالأنشطة ذات الطابع التجاري التقليدي (حفظ المعادن الثمينة و تـــحويل العـــملات الأجنبـــية و منح القروض للتجار....).[5]

---

[1] سعيد سيف النصر, **دور البنوك التجارية في استثمار أموال العملاء**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2003, ص: 42.

[2] L.SCIALOM, op.cit., p: 3.

[3] رشدي صالح و عبد الفتاح صالح، **البنوك الشاملة و تطوير الجهاز المصرفي المصري**، دار النهضة العربية، مصر، 2000، ص: 66

[4] TOMAS J.T BÃLINO et D.A.UBIDE, « **La métamorphose du secteur bancaire** », Finances& Développement, publiée par le F.M.I, juin 2000, p :42.

[5] G.JACOUD**, le système bancaire français**, Armand colin, Paris, 1999, p : 6.

و مع تطور النشاط البنكي و تعدد وظائف البنوك التجارية، أصبح من الصعب تحديد تعريف شامل جامع لها.

ترى **زينب حسين عوض الله** أنّ البنوك التجارية " هي مؤسسات ائتمانية غير متخصصة، تضطلع أساسا بتلقي ودائع الأفراد القابلة للسحب لدى الطلب، أو بعد أجل قصير و التعامل بصفة أساسية بالائتمان قصير الأجل، و يطلق عليها أيضا اصطلاح بنوك الودائع ".[1]

و يعرّف **عبد الحميد الشواربي و محمد عبد الحميد الشواربي** البنوك التجارية بأنّها " تلك البنوك التي تقوم بصفة معتادة بقبول ودائع تدفع عند الطلب أو لآجال محددة بما يحقق أهدافها و دعم الاقتصاد القومي، بالإضافة إلى مباشرة عمليات تنمية الادخار و الاستثمار المالي، بما في ذلك إنشاء المشروعـــات و ما يتطلبه من عمليات مصرفية و تجارية و مالية ".[2]

كما يـــرى كلّ من **Josette et Max Peyrard** أنّ البنـــك التجـــــاري " (commercial banque commerciale- bank- retail bank-) هو مؤسسة مالية تقوم بتلقي الودائع تحت الطلب من الجمهور، و بكل العمليات البنكية، فالتفرقة بين بنوك الودائع و بنوك الأعمال تتجه نحو التلاشي في مختلف البلدان ".[3]

و من عينة التعاريف السابقة نخلص إلى **أنّ البنوك التجارية، تمثل أقدم أشكال المؤسسات النقدية التي تقوم بالوساطة بين المدخرين و المستثمرين، و هي الشكل الغالب للبنوك في معظم دول العالم، و أنّ معظم التعاريف الخاصة بالبنوك التجارية تؤكد على الجانب الوظيفي، بقيامها بتلقي الودائع من الجمهور ومنحها للقروض التي تكون عادة قصيرة الأجل، مع امتيازها عن باقي المؤسسات المالية بخلقها لنقـــود الودائع نتيجة تعاملها بالائتمان.**

و عليه تتمتع البنوك التجارية عن غيرها من المؤسسات بعدة خصائص هي:

- تقوم البنوك كبقية المؤسسات المالية الوسيطة **بتجميع مدخرات الزبائن في صورة ودائع** أيا كان نوعها، حيث يعتبر المودع دائنا و البنك مدينا ، و مع ذلك فإن البنوك التجارية هي الوحيدة بين المؤسسات المالية الوسيطة التي تسمح لدائنيها بأن يحتفظوا بودائعهم في شكل **ودائع جارية** (تحت الطلب) و التي تكون محلا للسحب بواسطة الصكوك
- تتميز البنوك التجارية **بخاصية توليد ودائع جارية (تحت الطلب)** جديدة ، من خلال عمليات الإقراض و الاستثمار في الأوراق المالية المختلفة، والودائع الجارية الجديدة (المشتقة) بشكل نقودا

[1] زينب حسين عوض الله، **اقتصاديات النقود و المال**، الدار الجامعية، بيروت، 1994، ص: 100.
[2] عبد الحميد الشواربي و محمد عبد الحميد الشواربي، مرجع سبق ذكره، ص: 53
[3] JOSETTE et M. PEYRARD, **Dictionnaire de finance**, 2e édition, Vuibert, Paris, 2001, p :26.

لم تكن موجودة أصلا وتستمد صفة النقود من كونها قابلة للسحب بصكوك و معنى ذلك أن للبنوك التجارية دورا مهما في **التأثير المباشر على عرض النقد.**[1]

- تشكل **الودائع الجارية لدى المصارف التجارية مصدرا رئيسا من مصادر أموالها** ، وتتصف هذه الودائع بقابلية السحب الفوري عليها دون إشعار مسبق، و يترتب على ذلك أن تصبح البنوك التجارية أكثر **عرضة إلى المخاطر** في عملياتها من المؤسسات الأخرى، مما يفرض عليها التحفظ في أدائها و **الحرص** على التوفيق بين **متطلبات السيولة** لموجوداتها (أي قدرتها على الإيفاء فورا بمختلف التزاماتها) و**الربحية** (أي تعظيم إيراداتها الصافية) و **الضمان أو الأمان – الملاءة-**

3. أسس العمل المصرفي

بعد عمل البنك التجاري على جمع الموارد المختلفة من مصادرها ، يقوم البنك في مرحلة ثانية بتوظيف هذه الأموال من اجل تقديم خدمات نافعة، و زيادة ثروة المالكين عن طريق توفير معدل العائد اللازم و الملائم، ولذلك يتبع المصرف جملة من الأسس و الاعتبارات عند توظيفه لأمواله و هي:

- الربحية لتغطية المخاطر التي يواجهها البنك .
- السيولة و ذلك بالنظر إلى طبيعة الموارد التي يعتمد عليها المصرف.
- الضمان.

1.3. الربحية

يسعى البنك لتحقيق هدف أساسي هو زيادة ثروة مالكيه عن طريق تحقيق أرباح ملائمة لا تقل عن تلك التي تحققها المشاريع الأخرى و التي قد تتعرض لنفس درجة المخاطرة و المحاولة للحفاظ على معدل توزيع للأرباح ملائم و بطبيعة الحال يعمد البنك إلى توظيف مختلف الأموال المجمعة بأفضل السبل من جهة و تخفيض النفقات من جهة أخرى ،لان الأرباح المحققة تمثل الفرق بين الإيرادات الإجمالية و النفقات الكلية، حيث تضم الإيرادات نتائج عمليات الإقراض و الأرباح الرأسمالية الناتجة عن ارتفاع القيمة السوقية لبعض الأصول في حين تضم النفقات إجمالي المصروفات الإدارية (التشغيلية و الفوائد المدفوعة على الودائع) بالإضافة إلى الخسائر الرأسمالية التي تنشا عن انخفاض القيمة السوقية لبعض الأصول و كذا القروض التي قد يعجز البنك عن استرجاعها.

فيسعى البنك عند إتمامه أي عملية إلى تعظيم العائد و مع ذلك فتقديره لهذا العائد قد يقدر على المدى الطويل فيلجا مثلا إلى تقديم بعض التسهيلات التي لا تذر أي عائد أملا لتحقيق إرباح مستقبلية. ليس للبنك مطلق الحرية في تحديد حجم أرباحه فقد تقوم السلطة النقدية للدولة و المتمثلة في البنك المركزي بوضع كافة

[1] هيل عجمي جميل الجنابي، رمزي ياسين يسع ارسلان، "**النقود و المصارف و النظرية النقدية**"، الطبعة الاولى، دار وائل للنشر، الاردن، 2009، ص: 110

شروط الائتمان (سعر الفائدة الدائنة و المدينة) و عادة ما تستخدم هذه الشروط كأدوات للسياسة النقدية خاصة في الدول النامية.

إن التمعن في معطيات البنك التجاري تبين أن الجانب الأكبر لمصروفاته تمثل تكاليف ثابتة (الفوائد المدفوعة لأصحاب الودائع) ووفقا لفكرة الرفع المالي تتأثر أرباحه بالدرجة الأولى بالتغير في ٬إيراداته مقارنة مع المؤسسات الاقتصادية الأخرى . و لذلك يقر الماليين أن البنك التجاري أكثر المؤسسات تعرضا لأثر الرفع المالي Highly Leveraged Firm بمعنى انه إذا زادت إيرادات البنك بنسبة X فإن الزيادة في الأرباح تكون بنسبة اكبر، وعليه إي انخفاض في نسبة الزيادة في الإيرادات تؤدي إلى خسائر هائلة. و لتعليل ربحية البنك نلجأ إلى حساب حافة آو هامش صافي الفوائد Net Interest Margin و الذي يمثل أساسا الفارق بين الأرباح المتولدة عن استثمار الودائع و بين الفوائد المدفوعة عليها، يسمى هذا الهامش أيضا بعائد الرفع المالي أو عائد المتاجرة بالملكية أي العائد الناجم عن الاعتماد على أموال الغير في تمويل الاستثمارات.

2.3. السيولة:

تمثل الجانب الأكبر لموارد البنك التجاري في ودائع تستحق الدفع عند الطلب و التي ينبغي على البنك دفعها في أي لحظة لان أي خلل في ذلك قد يؤدي إلى الإفلاس. إن مقدار سيولة أي مال يتفوق على سهولة تحويله إلى نقود وهذا ما يسمى بمبدأ السيولة العامة و الذي يقوم على:

1/ **درجة ثبات الودائع** و نقصد بذلك حركة الودائع و نمط هذه الحركة و سرعتها خاصة حجم عمليات السحب، معدل مكوث الوديعة.

2/ **سيولة كل عملية من عمليات الإقراض** أو ما يسمى بسيولة العملية الائتمانية أي سرعة و سهولة تحويل هذه العملية إلى نقود و هي تتضمن:

- الفترة الزمنية التي تستثمر قبل استحقاق القروض و هي ما يقابل ثبات الوديعة أن تتوقف السرعة على طول أو قصر اجل انتهاء العملية؛
- سهولة تحويلها إلى نقود فتعود إلى قدرة المتعامل على الوفاء بالتزاماته في الموعد المحدد دون الحاجة إلى موارد غير عادية؛
- هذا بالإضافة إلى السيولة الذاتية للعملية الائتمانية أي حجم التدفقات النقدية التي تولدها العملية التي طلب القرض من اجلها.

1.2.3. حساب مستويات السيولة: عند هذا المستوى لابد من التفرقة بين ثلاث درجات للسيولة.

- **المستوى الأول:**

$$\text{نسبة الاحتياطي النقدي القانوني} = \frac{\text{رصيد البنك التجاري لدى البنك المركزي}}{\text{الودائع + التزامات أخرى}}$$

- **المستوى الثاني:**

$$\text{نسبة الرصيد النقدي} = \frac{\text{رصيد البنك التجاري لدى البنك المركزي + السيولة لدى البنك التجاري}}{\text{الودائع + التزامات أخرى}}$$

تشير هذه النسبة إلى مقدار النقد لدى البنك المركزي وفي الصندوق فضلا عن الأرصدة الأخرى كالعملات الأجنبية و المسكوكات الذهبية الموجودة في المصرف، ويقصد بالالتزامات الاخرى جميع المطلوبات باستثناء رس المال الممتلك (حقوق الملكية).

و هذا المستوى يبين مدى جاهزية المصرف لمواجهة طلبات السحب لأنها تمثل مجموع السيولة الموجودة لدى البنك التجاري و البنك المركزي ، فنتيجة لعمليات المصارف تتعرض هذه الأخيرة إلى إيداعات و سحوبات تؤثر على حجم الرصيد النقدي مباشرة ، [1] و مع ذلك فالأهم بالنسبة للمحللين هو التغير في نسبة الرصيد النقدي و ليس التغير بحجم الرصيد ذاته و يمكن تلخيص العوامل المؤثرة على هذه النسبة بالجدول التالي:

الجدول رقم (04): العوامل المؤثرة في نسبة الرصيد النقدي

العوامل التي ترفع نسبة الرصيد	العوامل التي تخفض نسبة الرصيد	العوامل المؤثرة على فاعلية الرصيد
– زيادة الإيداع النقدي من قبل المتعاملين. – زيادة الاقتراض من البنك المركزي . – تحقق رصيد دائن للبنك عند البنوك الأخرى نتيجة عملية المقاصة. – سداد قروض منحت في وقت سابق – زيادة رأس المال.	– زيادة سحب أصحاب الودائع. – تسديد القروض التي اقترضها من البنك المركزي. – تحقق رصيد مدين على البنك التجاري لصالح البنوك الأخرى نتيجة المقاصة. – زيادة المسحوبات النقدية نتيجة منح الائتمان. – تخفيض رأس المال .	– تحويل العملاء لجزء من ودائعهم الجارية إلى ودائع لأجل. – تخفيض النسبة القانونية للاحتياطي النقدي و بذلك تحرير جزء من الاحتياطي الذي يحتفظ به البنك التجاري لدى البنك المركزي.

- **المستوى الثالث:**

$$\text{نسبة السيولة} = \frac{\text{رصيد البنك التجاري لدى البنك المركزي + السيولة لدى البنك التجاري + الاصول شديدة السيولة}}{\text{الودائع + التزامات أخرى}}$$

نقصد بالأصول شديدة السيولة بالأصول التي يمكن تحويلها بسرعة و التي يمكن بيعها دون أن يكون ذلك على حساب سعرها و هذا المستوى أكثر شمولا(أذونات الخزينة، أوراق تجارية مخصومة، أوراق مالية و استثمارات).

[1] أبوحمد وقدوري ، رضا صاحب ، فائق مشعل، **" إدارة المصارف"**، جامعة الموصل، 2005، ص: 239

3.3. الضمان أو الأمان

إن أساس كل عملية من عمليات التوظيف للأموال التي يقوم بها هو الثقة بان الأموال التي سيقرضها أو يستثمرها سوف تعود إليه في الأجل المتفق عليه لذلك يتوجب على البنك التأكد من متانة المركز المالي للمتعامل و مدى احترامه لتعهداته و كيفية قيامه بالوفاء و كذا مقدار الضمانات التي يكون على استعداد لتقديمها . و لعل أهم العوامل التي تزيد من أهمية الضمان هو أن البنك التجاري يحتفظ بجانب صغير من حجم رأسماله مقابل باقي الأصول أي صغر حافة الأمان بالنسبة للمودعين لان البنك هنا لا يكون بإمكانه استيعاب أي خسائر إلا في حدود حجم رأس ماله.

وفي ضوء ما تقدم، يبدو أن هناك تعارض واضح بين الأهداف الثلاثة السابقة، وهو ما يمثل مشكلة الإدارة المصرفية ، فعلى سبيل المثال يمكن للمصرف التجاري تحقيق درجة سيوله عالية من خلال احتفاظه بنقدية كبيرة داخل خزائنه ، ألا أن ذلك يؤثر سلبياً على هدف الربحية ، فالنقدية الراكدة داخل الخزينة، لا يتولد عنها أي عائد في الوقت الذي مطالب فيه المصرف بسداد عوائد(فوائد) على إيداعات الزبائن .

وبنفس المنطق أيضا، فان المصرف التجاري يمكنه توجيه أمواله إلى الاستثمارات التي تدر عائد مرتفع، وبالتالي الاقتراب من هدف الربحية، إلا أن هذه الاستثمارات يرافقها عادة ارتفاعا في درجة المخاطرة مما عنه قد ينجم خسائر رأسمالية كبيرة للمصرف ، وهو ما يدمر الهدف الثالث الذي تسعى المصارف التجارية إليه أصلا، وهو تحقيق الأمان لأموال المودعين ، إذا ما هو الحل ؟

يرى بعض الباحثين أن الهدف الأساسي الذي يجب أن يسعى إليه المصرف التجاري هو تعظيم الربح (Profil Maximization) وهو ما يستهدفه أصحاب المصرف بالدرجة الأولى، أما السيولة والأمان فيستهدفهما المودعين (Depositors) ويتحققا من خلال التشريعات وتوجيهات البنك المركزي التي تقلل احتمالات تعرض المصرف التجاري للعسر المالي، وتزيد من حالة الأمان، ومن ثم تصبح السيولة والأمان بمثابة قيود (Constration) وليست أهداف ، مقارنة بهدف الربحية، ويمكن للمصرف أن يراعي من خلال سياساته في التوظيف تحقيق ملائمة والتوفيق بين الربحية والسيولة والأمان حفاظا على سلامة مسيرته وتحقيق أهداف مالكيه.

4. الأشكال المختلفة لتنظيم البنوك التجارية

يتم تنظيم البنوك التجارية عبر العالم حسب الأنظمة الرئيسية التالية:

1.4. نظام البنوك المنفردة:Unit Banking

في ظل هذا النظام لا يسمح للبنك التجاري فتح فروع له في كامل الدولة، أو قد يحدد له منطقة أو مناطق معينة لفتح فروع لها دون بقية المناطق. و هي بنوك وجدت من أجل تقديم خدماتها المالية لفائدة مواطني المنطقة الموجودة بها لا غير، لكن الملاحظ أن هذا النوع من تنظيم البنوك التجارية في طريقه للزوال أمام الزحف الكبير للبنوك التجارية متعددة الفروع و هذا نتيجة لتزايد عدد البنوك ذات الفروع المنشأة

حديثا و كذلك اتساع حركة اندماج البنوك المستقلة مع بعضها البعض أو ما يسمى بعمليات الاندماج كنتيجة للمد الحالي نحو التكتل أو التجميع، لكذلك أن كبر حجم البنك و تنوع نشاطاته و انتشاره في كافة أنحاء البلاد و خارجها من شأنه التقليل من المخاطر التي تتعرض لها استثمارات البنك التجاري بشكل عام تحت تأثير ظاهرة التنويع، هذا النوع من البنوك منتشر في الو م أ و المدافعين على فكرة نظام البنوك المنفردة يدعمون رأيهم بكراهيتهم للاحتكار على الخدمات المصرفية من قبل البنوك الكبيرة القوية القادرة على فتح فروع لها في كافة الدولة ، بينما يمثل نظام المصارف المنفردة اتجاه نحو تشجيع السكان في كل منطقة على استغلال أموالهم بأنفسهم عن طريق فتح مصارف صغيرة يملكونها بدلا من الاعتماد على الغير خاصة إذا تباينت الأهداف و الغايات.

2.4. نظام البنوك ذات الفروع: Branching system or Branch Bank

و هو البنك الذي يملك العديد من الوحدات و التي تدار كلها من قبل إدارة مركزية واحدة، و لها مجلس إدارة واحد و نفس المالكين (المساهمين)، ويدير كل فرع من فروع المصرف، مدير يعمل بموجب الصلاحيات المخولة له من المركز، وتشترك الفروع سوية مع المركز الرئيسي في إدارة الاحتياطيات الأولية والثانوية والقروض والاستثمارات والعمليات المصرفية الأخرى و حتى يمكن اعتبار الوحدة فرع للبنك عليها أن تقوم بمفردها بكافة أعمال البنك التجاري كتقبل الودائع و منح القروض، و هذا النظام معمول به في معظم دول العالم نظرا لما يتمتع به من مرونة في تأدية الخدمات و تنوعها، و ازدياد الفرص أمامه لاجتياز الأزمات المالية بكل يسر، بالإضافة إلى إمكانية توسيع نطاق عمله و خفض التكاليف الثابتة و الكلية. ساهم في انتشار هذا النوع من التنظيم تغير القوانين التي سمحت بذلك كما هو الحال بالنسبة للبنوك التجارية في الو م أ ، حيث يسمح هذا النظام للمصارف من متابعة زبائنها في تنقلاتهم و من ثم إمكانية المحافظة على مصادر الأموال و رفع حجم مواردها المالية، كما يسمح بالبحث عن مصادر جديدة للأموال و توسيع نشاطها خاصة أمام المنافسة الكبيرة من قبل المؤسسات المالية الأخرى التابعة للسوقين النقدي و الرأسمالي.[1]

ومن أهم المزايا التي تتمتع بها المصارف ذات الفروع، هي انتشارها في مناطق جغرافية متفرقة ويمكنها من تقديم قروض واستثمارات مالية واقتصادية متنوعة ولكافة القطاعات الاقتصادية، مما يجعلها لا تساهم في تحقيق تنمية اقتصادية متوازنة، وتعمل على تقليل مخاطر الائتمان، كما أن هذه المصارف يمكن لها ان تمنح قروضا كبيرة بسبب اتساع حجم رأس مالها، ويمكن أن تكون مكانا خصبا لإعداد الكفاءات الإدارية وتطويرها، ثم الاستفادة منها في المصرف الرئيسي أو في المصارف الأخرى ، أما أهم ما يشار ضد هذه المصارف أنها تؤدي إلى احتكار العمل المصرفي.

[1] Beverly Hirtle, « **The Impact of Network Size on Bank Branch Performance** ",Federal Reserve Bank of New York, June 2005, p:03 , from : https://www.newyorkfed.org/medialibrary/media/research/staff_reports/sr211.pdf

3.4. نظام البنوك كشركات قابضة Bank Holding Company

حيث أصبح هذا النوع من البنوك يمثل مظهر من المظاهر العادية للنظام البنكي في بعض الدول عبر العالم، و المقصود به أن يتم تنظيم البنك ليكون وحدة تابعة لشركة قابضة و الشركة القابضة يتم تأسيسها عادة بواسطة كبار المساهمين في البنك التجاري أو بالتعاون مع مستثمرين آخرين بهدف تحقيق أرباح من وراء ذلك. من أهم المزايا التي تتمتع بها مصارف المجموعة، هي تماثل خدماتها المصرفية في الأقاليم المختلفة، وزيادة قاعدة ملكية الأسهم، وإمكانية انتقال الأموال من إقليم لأخر، والاستفادة المشتركة للأجهزة والمعدات التي تمتلكها هذه الشركة، كما تسمح الشركة القابضة للبنك بتعويض التسرب في ودائعه من خلال الاقتراض من السوق و إعادة إقراض الحصيلة للبنك لتدعيم طاقاته الاستثمارية أو حصول البنك على الأموال من الشركات الشقيقة نتيجة لبيع السندات ،فضلا عما سبق، يستفيد البنك التجاري التابع للشركة القابضة من خدمات الشركات الشقيقة كالاستفادة من خدماتها الغير مصرفية و تفادي قيام البنك بهذه الخدمات و الخوض في مجلات بعيدة عن نشاطه الأصلي حماية لأموال المودعين و الاستفادة من التنويع خاصة في حالة زيادة المخاطر الاقتصادية التي تتعرض لها المؤسسات الاقتصادية . أما أهم العيوب التي تؤخذ على مصارف كشركات قابضة انه تؤدي إلى الاحتكار المصرفي، كونها إستراتيجية بديلة عن انتشار الفروع أو الاندماج و هي طريقة لتفادي القيود القانونية المفروضة على عمليات التجميع و أنشاء فروع جديدة وقد لا تعمل على تحقيق أهداف بعض الأقاليم التي تتواجد فيها.

5. التحديات التي تواجه البنوك حاليا:

إن التنبؤ بالمحيط الاقتصادي و السياسي و الاجتماعي الذي يزاول البنك التجاري عمله فيه هو أمر على قدر كبير من الأهمية بالنسبة لهذه المؤسسة المالية و خصوصا بالنسبة لمسيرها ، فمن المعروف أنه لا يمكن التنبؤ بكافة العناصر التي تؤثر على العمل المصرفي بشكل فعال. لكن هذا لا يمنع من الوصول إلى نتائج جيدة بخصوص هذا الأمر من خلال دراسة دقيقة للعناصر التالية:

- ✓ التوجهات الاقتصادية و المالية الحالية و المستقبلية خاصة فيما يتعلق بالسوقين النقدي و الرأسمالي.
- ✓ القوانين و التنظيمات و تغيراتها.
- ✓ التطورات التي تعرفها الصناعة المصرفية أي التغير في طبيعة العمل المصرفي.

1.5. التوجهات الاقتصادية و المالية الحالية و المستقبلية خاصة فيما يتعلق بالسوقين النقدي و الرأسمالي:

تأثرت البنوك التجارية بالتغيرات المستمرة في السوق النقدي و الرأسمالي عبر العالم و تزايد أهمية الأسواق الرأسمالية، بحيث صار بإمكان المؤسسات الاقتصادية المتوسطة و الكبيرة أن تحصل على الأموال الضرورية لها من كافة الأسواق المالية في أي دولة من دول العالم التي تملك سوق مالية نشطة و فعالة تسمح بحرية انتقال الأموال و إجراء الصفقات المالية عبر الحدود . هذا الأمر ينطبق على البنوك

التجارية التي أصبحت قادرة هي الأخرى على الحصول على موارد مالية من العديد من الأسواق المالية المنتشرة عبر العالم، و هذا أدى بالطبع إلى تقليص حصة البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الاقتصادية و أدى إلى تراجع الفارق بين سعر الفائدة الدائن و المدين المفروض من قبل البنوك التجارية على باقي التمويل المتاح. بالإضافة إلى ما سبق فغن الأسواق المالية و بمرور الوقت طورت العديد من الأوراق المالية الجديدة و أدوات الادخار، الأمر الذي دفع أو أجبر البنوك التجارية على التأقلم مع الوضع الجديد و الإقبال على التعامل بهذه الأوراق المالية الجديدة مما أثر على كيفية استخدام البنك التجاري لأمواله أو موارده، و الأكثر من ذلك بروز مثل هذا النوع من الأدوات أدى إلى تخلي بعض زبائن البنك التجاري عن الخدمات المصرفية التقليدية و على رأسها التمويل المصرفي لصالح هذه الأدوات الجديدة.

2.5. **القوانين و التنظيمات و تغيراتها:** الملاحظ مؤخرا أنها أصبحت أكثر صرامة اتجاه عمل البنوك التجارية و حدّت من حريتها في استغلال الأموال تجنبا لتعرض النظام المصرفي للهزات المالية الأمر الذي يلحق الأذى بالاقتصاد ككل. كما أن البنوك المركزية صار بحوزتها العديد من الوسائل المالية و التكنولوجية التي مكنته من إحكام السيطرة على نشاط البنوك التجارية و التأكد من مدى مطابقتها للقوانين و التعليمات التي يصدرها. ضف إلى ذلك سماح البنك المركزي- باعتباره الجهة المنظمة لعمل البنوك و النظام المالي بشكل عام – للعديد من المؤسسات المالية غير المصرفية العمل في المجالات المالية التي كانت محتكرة من قبل البنوك التجارية فقط و هذا ما زاد من شدة و حدة المنافسة داخل القطاع.

إن التغير في القوانين طال كذلك الجانب الضريبي لعمل البنوك التجارية مما شكل عباً ماليا إضافيا حيث زادت تكاليف و صعوبة استثمار الأموال بشكل مربح و قللت من حظوظه في الحصول على أموال المستثمرين أي الحفاظ على نفس الوتيرة في تدفق الموارد المالية، كذلك تغير القوانين الضريبية افقد البنك التجاري بعض المزايا المرتبطة ببعض الاستخدامات المالية و المثال على ذلك الأوراق المالية الحكومية التي كانت معفاة من الضريبة على عائداتها في بعض الدول. كما أن البنك المركزي أصبح و نتيجة لمعطيات اقتصادية معينة يجبر البنوك التجارية على التقيد بمستويات عالية من السيولة نتيجة تعاظم المخاطر التي يتعرض لها البنك التجاري بفعل الأوضاع الاقتصادية العالمية المتأزمة. بشكل عام القوانين الجديدة قد وضعت قيودا على عمل البنك التجاري و التي لم تكن موجودة سابقا و قد مست المجالات التالية:

1. تحديد و تعريف ماهية و طبيعة الخدمات المالية التي تسمح البنوك التجارية تقديمها.
2. القواعد و القوانين التي تحكم عمل البنوك التجارية و علاقتها بباقي المؤسسات المالية التابعة للسوقين النقدي و الرأسمالي.
3. أسعار الفائدة المطبقة من قبل البنوك التجارية سواء تعلق الأمر بأسعار الفائدة الدائنة أو المدينة.
4. قيود خاصة بتوقيت تنفيذ العمليات المصرفية أي الوقت اللازم لتنفيذ العمليات المصرفية لفائدة العملاء.

5. اعتبارات السيولة و تغطية المخاطر.

3.5. التطورات التي تعرفها الصناعة المصرفية: إن التطور الذي ميز سنوات التسعينيات أدى إلى تزايد الصعوبات و التعقيدات المرتبطة بعمل البنك التجاري، حيث انتقل عمل البنك من الاعتماد على العمل التقليدي البدوي إلى الاستعمال المكثف للتكنولوجيا الحديثة في انجاز العمل المصرفي و تنفيذ العمليات ، مما زاد من سرعة أداء العمليات و حسن نوعية الخدمة التي يقدمها البنك التجاري لزبائنه. أضف إلى ذلك فإن استعمال الحاسوب مكن البنك من الاقتصاد في تكاليف الحصول على المعلومات و تحليلها سواء تعلق الأمر بالمعلومات الخاصة بالمعطيات الاقتصادية بشكل عام أو المعلومات الخاصة بالزبائن (مستحقاتهم، الملاءة، السمعة الائتمانية.....) كما صار البنك التجاري بإمكانه إجراء العمليات المصرفية عن بعد كعمليات المقاصة و التحويل و استقبال الأموال من مناطق بعيدة دون الحاجة إلى التنقل.

سمحت الابتكارات التكنولوجية في المجال البنكي من استخدام العديد من وسائل الدفع الحديثة كبطاقات السحب ، الادخار الالكتروني، البطاقات الائتمانية مما جعل زبائن البنك التجاري يترددون أقل على البنك و يستفيدون من الخدمات عن بعد و اقتصر الالتحاق بشبابيك البنك للعمليات الاستثنائية أو غير العادية مما ساعد على تقليص نفقات الاستغلال كون خدمات البنك سوف تنجز بأكثر فعالية و نجاعة و بعدد أقل من الموظفين، أي أن استخدام التكنولوجيا الحديثة ستؤدي في المدى البعيد إلى تقليص التكاليف و زيادة الإنتاجية ، غير أن استعمال هذه التكنولوجيا ليس بالأمر الهين و الصعوبة مصدرها في مشاكل التأقلم مع الأساليب الجديدة و المتطورة في انجاز العمل المصرفي بالإضافة إلى أنها تتطلب استثمارات كبيرة تفوق إمكانيات بعض البنوك مما يؤدي إلى إضعاف موقفها التنافسي و يجبرها في كثير من الأحيان إلى الخروج من السوق و إشهار إفلاسها.

من الأمور التي غيرت من طبيعة العمل المصرفي هو دخول العديد من المؤسسات المالية غير المصرفية مجال عمل البنوك التجارية و عدم انفراد البنك بخدمات كانت حكرا على البنك ذلك أن هذه المؤسسات المالية و غير المصرفية صارت ترى في عمل و أسواق البنك مجالا مربحا لها لما جعلها تحول جانبا كبيرا من نشاطها نحوه و هذا الأمر ضيق من مجال عمل البنك التجاري و زاد من مستوى المخاطر التي تتعرض لها و خفض عائداتها. و الملاحظ أنه نتيجة لما سبق فقدت هذه البنوك جانب كبير من أهميتها و مكانتها لصالح هذه المؤسسات بحيث تراجع الكثير من زبائن البنك عن الثقة العمياء التي كانوا يمنحونها للبنك من جراء العمولات الباهظة المفروضة عليهم، و المستوى المتدني للخدمات و التعامل السيئ مع بعض الزبائن و سوء الاستقبال في مقابل ما يلقونه نفس هؤلاء الزبائن من معاملة جيدة و خدمة مصرفية رفيعة من قبل المؤسسات المالية و غير المالية المنافسة. كما أن سوء تقدير المخاطر من قبل البنك التجاري ألحق الخسائر بالعديد من زبائنه و زاد من عدد البنوك المفلسة نتيجة التغير الكبير في المحيط الاقتصادي و الصياغة الجديدة للعمل المصرفي.

مما سبق يمكن القول أن عمل البنوك التجارية و استمرارها في النشاط مهدد و هذا ما يلقى عبء إضافي على مسيري البنوك التجارية للتأقلم مع هذه التغيرات و مواكبتها و إيجاد الحلول الضرورية من أجل تفادي خسائر تؤدي إلى إفلاس البنك لذلك شغل موضوع المخاطر قمة اهتمام مسير البنك التجاري و المهتمين بأمور المال في العالم ، كل ذلك ساعد على ظهور فكرة جديدة لهادي ماركو يتز عن مفهوم التنويع و أثره على تخفيض المخاطر حيث بدأت البنوك في الابتعاد عن استراتيجية التعامل مع قطاع اقتصادي واحد بل امتد نشاطها ليشمل كافة القطاعات و هذا ما وضع الأسس لفكرة البنك الشامل . فالبنك الشامل هو ذلك البنك الذي يسعى إلى تنمية موارده المالية في كافة القطاعات كما يقدم الائتمان لكافة القطاعات أيضا.